

ملخص الدرس

"القوة الشرائية للمال"

تمثل القوة الشرائية للنقود كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بمبلغ معين، وتختلف حسب وضع السوق. عندما ترتفع الأسعار في السوق باستمرار، ينشأ تضخم مالي يؤثر على القوة الشرائية، بحيث أن المبلغ ذاته يشتري أقل مما كان عليه في الماضي. يُقاس التغير في متوسط سعر السلة من قبل دائرة المركزي للإحصاء باستخدام مؤشر الأسعار للمستهلك.

إلى جانب التضخم المالي الظاهر، هناك أيضا ظاهرة التضخم المالي الخفي المعروفة باسم "shrinkinflation"، حيث لا يرفع المصنعون السعر الاساسي للمنتج، بل يقللون وزن أو حجم العبوة، مما يؤدي إلى زيادة فعلية في السعر دون أن يلاحظ المستهلك ذلك.

لفهم تأثير التضخم المالي بعمق، يجب التمييز بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية. القيمة الاسمية هي المبلغ المذكور بالأرقام، مثل مبلغ الراتب أو سعر المنتج على الرف، بينما القيمة الحقيقية تعبر عن القوة الشرائية الفعلية لذلك المال. إذا ارتفعت الأسعار في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادات الأجور، فقد تبقى الأجور الاسمية كما هي أو ترتفع قليلا، لكن الأجور الحقيقية تتآكل.

لمواجهة التضخم المالي، يستخدم بنك إسرائيل أداة تسمى نسبة الفائدة: رفع سعر الفائدة يزيد من تكلفة القروض والرهون العقارية، ويشجع الادخار، يُقلل الطلب على الأسواق، مما يساعد في الحد من ارتفاع الأسعار.

على مستوى المستهلك الفردي، يتطلب التعامل مع تآكل القوة الشرائية بحكمة والانتقال من الاستهلاك السلبية إلى الاستهلاك النقدية والنشطة. يتطلب من المستهلك الحكيم التحقق من السعر وفقا لوحدة قياس موحدة (مثل السعر لكل 100 جرام أو لكل لتر) لتجنب الوقوع في فخ التضخم المالي الخفي، والتمييز بوعي بين الاحتياجات الأساسية والرغبات المؤقتة. الإدارة السليمة للميزانية، مقارنة الأسعار، والبحث عن بدائل تمكن الأسرة من الحفاظ على الاستقرار المالي، وتقليل الأضرار بجودة الحياة، وتطوير شعور بالقدرة والسيطرة حتى في الفترات الصعبة اقتصادياً.